العـــدد A8 لسنة 2023
No. 8A – March 2023
المجلة العراقية للبحوث الانسانية والاجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - - Electronic ISSN 2790-1254

النقد النحوي لدى الدارسين العرب المحدثين (دراسة في المصطلح والتطبيق)

م.م علي جبار خضير
مديرية تربية ذي قار

ملخص البحث:

يعد موضوع النقد النحوي الحديث من الموضوعات النحوية التي حظيت باهتمام الباحثين، لكن مما يلاحظ هو عزوف أغلب الدارسين قديما عن استعمال مصطلح (نقد) في الدرس النحوي كعنوان للدراسات التي تتناول هذا الجانب، مما جعل مصطلح (نقد) وكأنه مصطلح أدبي، في حين تمثلات هذ المصطلح جاءت كثيرة في بطون الكتب في البحث النحوي القديم، الأمر الذي حدى بالباحث لدراسة هذا البحث، وتفكيك مصطلح النقد و تبين سبب انزياح فكرة النقد الأدبي على مصطلح (النقد) دون استعماله على مجلدات الكتب النحوية، فاختصَّ البحث بدراسةِ مفهومِ النَّقدِ في اللُّغَةِ والاصطلاحِ وأصالتِه عند النُّحاةِ القُدامى، وفيما إذا كان النَّقدُ النَّحويّ ـ مصطلحاً ـ مُستَعمَلاً في الدَّرسِ النَّحويّ القَديمِ أم لا، وما سببُ طغيانِ النّزعةِ الأدبيةِ على مصطلحِ النَّقدِ وعدمِ استعمالِه في الدَّرسِ النَّحويّ القديمِ . ومن ثم دراسة نَقدِ النَّقدِ في موضوعاتٍ تعددت فيها النقوداتُ، "موضوعات نحوية تطبيقية " جاء أغلبُها من المنصوباتِ، نحو: اسم (إنّ) و المفعول المطلق، والمفعول معه، والحال.و خُتمت الدراسةُ بجملةٍ من النتائجِ لُخِّصَ فيها أهمُّ ما توصَّلَ إليه البحثُ من نتائجَ كانت محصلةَ البحثِ والدراسةِ. وكان البحثُ في ذلكَ كُلِّه معتمِداً على مجموعةٍ من المصادرِ، المحقَّقةِ تحقيقاً علميّاً دقيقاً، ولم يكنْ ليغفلَ عن المراجعِ أيضاً، ذاتِ المادةِ العلميةِ الرصينةِ، فضْلاً عن الاعتمادِ على العديدِ من الرسائلِ والأطاريحِ، ذاتِ الصِّلةِ، وكذلك البحوث .

كلمات مفتاحية: النقد النحو ، المحدثين ، المصطلح

Syntactic Criticism Among Modern Arab Scholars (A Study Of Terminology And Application)

Ali Jabbar Khudair
Thi Qar Education Directorate

Abstract

The topic of modern grammatical criticism is one of the grammatical topics that have attracted the attention of researchers, but it is noticeable that most scholars have been reluctant to use the term (criticism) in the grammatical lesson as a title for studies that deal with this aspect, which made the term (criticism) as if it were a literary term, while representations This term came a lot in the stomachs of books in the old grammatical research, which prompted the researcher to study this research, dismantle the term criticism and show the reason for the displacement of the idea of literary criticism on the term (criticism) without using it on volumes of grammatical books, so the research specialized in studying the concept of criticism in language and terminology And its originality with the old grammarians, and whether grammatical criticism - a term - was used in the old grammar lesson or not, and what is the reason for the literary tendency to predominate over the term criticism and not use it in the old grammar lesson . And then a study of the criticism of criticism in topics in which there were many coins, “applied grammatical topics,” most of which came from the accusatives, such as: the noun (that), the absolute object, the object with it, and the adverb. The study concluded with a number of results, in which the most important findings of the research were summarized, which were the outcome of the research and study.

Keywords: grammatical criticism, modernists, terminology

في مَفهُومِ النَّقدِ النَّحويّ وأصَالتهِ عندَ النُّحَاةِ العَرب

ـــ النَّقدُ لُغةً واصطلاحاً:

ـــ النَّقدُ لُغةً:

ونحنُ ندرسُ موضوعَ النَّقد النَّحويّ، لابُدَّ من التعريف بمصطلح النَّقد لُغةً واصطلاحاً، وبالعَودة إلى مَعاجم اللُّغة للوقوف على معنى كلمة " نقد " نجدُ أنّها عُرّفتْ بتعريفاتٍ عدَّة؛ إذ قالَ الخليلُ (ت175ه): ((النَّقْدُ، تمييزُ الدراهمِ، وإعطاؤكها إنساناً وأخذها ... والإنسانُ ينقدُ بعينهِ إلى الشيء وهو مداومتُه النظر واختلاسُه حتى لا يُفطن له)) [1].

وقال الزمخشري (ت538ه): ((نَقَدَه الثّمن، ونَقَدَه له فانتقده. ونَقَدَ النَّقّادُ الدراهمَ. ميّزَ جيدَها من رديئِها ... والطائرُ ينقدُ الفخَّ: ينقرُه. ونقدَ الصبيُّ الجوزةَ بإصبعهِ. ونقدتُ رأسَهُ بإصبعي نقدةً ...)) [2].

وقال ابنُ منظور (ت711ه): ((النَّقْدُ خِلافُ النَّسيئةِ، والنَّقْدُ، والتَّنْقادُ تمييزُ الدراهِم، وإخراجُ الزَّيْفِ منها أنشد سيبويه:

تَنْفِي يَداها الحَصَى في كلِّ هاجِرةٍ نَفْيَ الدَّنانِيرِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ [3]

ونَقَدَه إياها نَقْداً أعطاه، فانتَقَدَها أي قَبَضَها الليثُ، النَّقْدُ تمييزُ الدراهِم، وإعطاؤكَها إنساناً)) [4].

يُلاحظُ من خلال ذلك ارتباطُ مصطلح النَّقد في اللُّغة بوشائجَ من أُصوله اللُّغويّة التي تكشفُ بعضاً من معانيه؛ وذلك أنَّ معنى النَّقد في اللُّغة وإنْ تعددتْ مفاهيمُه، إلّا أنَّها تكاد تتعلقُ بمحورٍ واحدٍ وهو التمييزُ وتصويبُ النظر في الشيء .

ـــ النَّقدُ اصطلاحاً :

يبدو أنَّ مصطلحَ " نقد " مصطلحٌ مبهمٌ ولا يُمكنُ أنْ يُعرف معناه في الاصطلاح مِن دونِ أنْ يُقيّدَ، أي أنَّ معناه معنىً سياقيّ، ويبدو أنَّ مصطلح " نقد " لم يُعرف في الدراسات اللُّغويّة القديمة؛ إذ لم نجد له تعريفاً يُذكرُ في تلك الدراسات، أي النحوية، إذا ما قِيسَ بالدراسات الأدبيَّة وكُتُب الأدب، فأغلبُ مَن عرّفَ النَّقدَ في الاصطلاح هم عُلماءُ الأدبِ، ولعلَّ السببَ ــ كما يبدو ــ في انزياحِ مصطلحِ النَّقدِ إلى الأدبِ، وطغيانِ النّزعةِ الأدبيَّةِ على المصطلحِ، أنَّ أوّل مَن استعملَ مصطلحَ النَّقدِ هو ابنُ سلّام الجُمحيّ (ت231ه) في كتابه طبقات فحول الشعراء، قال: ((وللشعرِ صناعَةٌ وثقافةٌ يعرفُهَا أهلُ العِلمِ كسائرِ أَصْنَافِ العِلمِ والصناعاتِ: مِنهَا مَا تثقفُه العينُ وَمِنهَا مَا تثقفُه الأذنُ، وَمِنهَا مَا تثقفُه اليَدُ، وَمِنهَا مَا يثقفُه اللِّسَانُ، من ذَلِكَ اللُّؤلُؤ والياقوتُ، لَا تَعْرِفُه بِصِفَةٍ ولا وزنٍ، دونَ المُعاينَةِ مِمَّن يبصره، ومن ذلك الجهبذةُ بالدينار والدِّرْهَم، لا تُعرَفُ جودتُهما بلونٍ ولا مسٍّ ولا طرازٍ ولا وسمٍ ولا صفةٍ، ويعرفه النَّاقِدُ عِندَ المُعاينَةِ، فيعرفُ بهرجها وزائفها ...)) [5].

فنلحَظُ ــ هنا ــ أنَّه قد استعملَ كلمةَ الناقدِ، فضلاً عن ذلك أنَّ قدامة بن جعفر(ت337ه) ألّف كتاباً بعنوان " نقد الشعر "، وهو ــ يبدو ــ أوّلُ المصادرِ في العربيةِ التي خُطَّ عليها عنوانُ النَّقدِ.

وبناءً على ذلك فقد حَظِيَ مصطلحُ النقدِ باهتمامٍ واسعٍ في مجالِ الدراساتِ الأدبيّةِ، فقد عرّفَه الدكتور إحسان عباس قائلاً: ((النقدُ في حقيقتِه تعبيرٌ عن موقفٍ كُلّيٍّ متكاملٍ في النظرةِ إلى الفنّ عامة، أو إلى الشعر خاصة يبدأ بالتذوقِ، أي: القدرة على التمييز، ويعبرُ منها إلى التفسيرِ، والتحليلِ، والتقسيمِ، خطواتٌ لا تُغني إحداها عن الأخرى، وهي متدرجةٌ على هذا النَّسق)) [6].

وعمدةُ القولِ إنَّ النَّقدَ كمصطلح بدا واضحاً في الدرسِ الأدبيّ القديمِ في العنواناتِ وفي متونِ الكُتُبِ، في حين لم نجد ذلك في الدرسِ النحويّ، ولعلّ نظرة الإجلالِ والقداسةِ التي يكنُّها النُّحاةُ القُدامى للنَّحو [7]، كانت سبباً في عدمِ استعمالِ مصطلح النَّقدِ في الدرسِ النحويّ؛ إذ إنَّ النحوَ انبَثَقَ من النصّ الدينيّ.

إلّا أنّنا نجدُ أنَّ مصطلحَ النَّقدِ النحويّ قد ظَهَرَ واضحاً وجليّاً في الدرسِ النحويّ الحديثِ، إذ ألّفَ الدكتور عبد الرحمن أيّوب كتابَه بعنوان "دراسات نقدية في النحو العربي"، وألّفَ الدكتور المخزومي كتاباً بعنوان " في النحو العربي نقدٌ وتوجيه "، وألّفَ الدكتور إبراهيم السامرائي كتاباً بعنوان " في النحو العربي نقدٌ وبناء "، وغيرها من الكُتُبِ والرسائلِ التي حملت مصطلحَ النَّقدِ النحويّ، حتى انتهى الباحثُ سيف الدين البرزنجي إلى تعريف النَّقدِ النحويّ أنَّه: ((هو الذي يقعُ بين النُّحاة حصراً، وتنحصرُ موضوعاتُه في المسائلِ النحويةِ، وكل ما يتصلُ بتأصيلِ القواعدِ وتقعيدِها، ولا يُمكِنُكَ التماسه عند غيرهم

))[8]؛ أي أنّ النَّقدَ النحويّ هو الذي يتناولُ الموضوعاتِ النحويةِ ، ولا يخرجُ إلى موضوعاتٍ لُغويةٍ أُخَر كأنْ تكون أدبيةً أو بلاغيةً أو غيرَها.

* النَّقدِ النَّحويّ عندَ النُّحاةِ العربِ القدماء:

إذا كان مصطلحُ النَّقدِ النحويّ غيرَ موجودٍ في الدرسِ النحويّ القديمِ، فهذا لا يعني عدم وجود نقد نحويّ، بل إنَّ النحوَ العربيّ ارتبطَ بالمعنى عند القُدامى، فالنَّقد النحويّ ضرورةٌ من ضروريات الدرسِ النحويّ آنذاك، قال: الدكتور داوود سلّوم: ((إنَّ النَّقدَ النحويّ هو أقدمُ أنواعِ النَّقدِ عند الإسلاميينَ، فإنَّ أوّلَ فسادِ اللُّغةِ جاءَ من اختلالِ النحو والصرف))[9].

والنَّقدُ النحويّ الذي عليه مدارُ دراستِنا يتبيّنُ عندَ البحثِ في جذورِه، أنّه يتناولُ الرجوعَ إلى الأسبابِ التي ساهمت بتفشّي اللّحنِ بعدَ اختلاطِ العَربِ بغيرِهم من الأُممِ.

ولم يكن النَّقدُ في الدرسِ النحويّ مستقلاً آنذاك، بل جاءَ ضمنَ النَّقدِ اللُّغويّ، الذي كان يمثّل جانباً من جوانبِ عنايةِ العَربِ بالعربيّةِ، و وسيلةً من الوسائلِ التي اتخذُوها لبيانِ قيمتِها ومكانتِها والحفاظِ عليها من اللّحنِ؛ لأنَّها تمثّلُ لُغةَ القرآنِ المُعجزِ والحديثِ النبويّ الشريفِ.

ولو رجَعنا إلى تاريخِ النَّقدِ النحويّ لوجدنا أنّ القُدامى قد ضربوا لنا أمثلةً، كانوا قد رصدُوا فيها سَقَطاتِ مُعارضِيهم ومَن سبقُوهم من شيوخِ النُّحاة وأئمتِهم، ومن البديهيّ أنْ تنشأ مناحٍ جديدةٌ في التفكيرِ النحويّ عند القُدامى، يخالفونَ بها أندادَهم، وأساتيذَهم، وتجلّى ذلك عندَ الكوفيينَ الذين خالفُوا أساتيذَهم من البصريينَ، ومخالفةُ أحدِ علماءِ النحوِ لمذهبِهِ كالأخفش الأوسط (ت215ه) وهو إمامٌ في اللُّغةِ والنحوِ، ورأسُ مدرسةِ البصرةِ في عصرِه؛ فقد تجافى عن منهجِ أصحابِه البصريينَ؛ إذ لم يُقدِّرْ بعد أدواتِ الشرطِ الداخلةِ على الاسمِ مما قدّرُوه، وإنَّما جعلَه مبتدأً وما بعدَه خبراً له[10]، ولم يرتضِ ذلك أبو البركات الأنباري (ت577ه) ، إذ رأى أنَّ ما بعدَ " إذا " فِعْلٌ؛ لأنَّ في رأيِهِ ((فيها معنى الشرطِ، والشرطُ يقتضي الفعلَ، فلا يجوز أنْ يُحْمَلَ على غيرِهِ))[11].

ويَظهرُ أنَّ النَّقد النحويّ كان وليدَ الخلافاتِ التي دارت بين النحويينَ والشعراءِ، فقد كان عبدُ الله بنُ أبي إسحاق الحضرمي (ت117ه)، وهو ((عالمٌ ناقدٌ ومتقدّمٌ مشهورٌ))[12]، ويُعدُّ أوّل مَن وضعَ القياسَ والعلل[13]، يردُّ كثيراً على شعرِ الفرزدق (ت114ه)، ويتكلّم في شعرِه، حتى قال فيه الفرزدقُ :

فلو كان عبدُ اللهِ مولىً هجوتُه ولكنَّ عبد الله مولى مواليا[14]

فيُمعِنُ ابنُ أبي إسحاقَ النظرَ في قولِ الفرزدقِ ليرى أنّه قد خالفَ قواعدَ النَّحوِ، إذ قال له ابنُ أبي إسحاق: ((ولقد لَحنتَ أيضاً في قولك: مولى مواليا، وكان ينبغي أنْ تقولَ: مولى موالٍ))[15].

وروى أبو عمرو بنُ العلاء(ت 154ه) أنَّ ابنَ أبي اسحاق سَمِعَ الفرزدقَ ينشدُ:

وعضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يدع من المـــال إلّا مسحتـــاً أو مجلّــفُ[16]

فقال له ابنُ أبي إسحاق: ((على أيّ شيءٍ ترفع " أو مجلّفُ " فقال: على ما يسوءكَ وينوءك، قال أبو عمرو: فقلتُ للفرزدق: أصبتَ، وهو جائزٌ على المعنى أي إنّه لم يبقَ سواه))[17].

وكان لأبي فتح عثمان بن جنّي (ت392ه) إسهامٌ في النَّقدِ اللُّغويّ عامة، والنَّقدِ النحويّ خاصة، فقد بدا ذلك واضحاً في كتابِهِ الشهير " الخصائص " إذ حفلَ هذا الكتابُ بألوانٍ من النَّقدِ في شتى العُلومِ اللُّغويّةِ[18]، ومن الذين نقدَهم ابنُ جنّي أبو العبَّاس المُبرّد (ت285ه) الذي يُعدُّ من كبارِ البصريينَ، و((أوّل من تجرّأ على كتابِ سيبويه في كتابِهِ مسائل الغلط))[19]، فقد أخذ عليه ابنُ جنّي إنكارَه تقديم خبر " ليس " عليها، قال ابنُ جنّي متحدّثاً عن جواز تقديم خبر" ليس " عليها: ((إجازةُ هذا مذهبُ سيبويه، وأبي الحسن وكافةُ أصحابِنا، والكوفيونَ أيضاً معنا، فإذا كانت إجازةُ ذلك مذهباً للكافّةِ من البلدين، وَجَبَ عليك ــ يا أبا العباس ــ أنْ تَنفِرَ عن خِلافِه وتَستوحِشَ منه، ولا تأنسَ بأوّل خاطرٍ يبدو لك فيه))[20].

وممَّن ألّفَ في النَّقدِ النحويّ ابنُ ولاّد (ت332ه)؛ فقد ألّفَ كتابَ" الانتصار لسيبويه " ردّاً على كتابِ أبي العباسِ المبرّد، وألّف ابنُ دَرسْتَويه (ت347ه) كتاباً بعنوان " النُصرةُ لسيبويه على جماعة النحويين، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي (ت521ه) وغيرهم ممن كتبوا في النحو.

وفي القَرن السادس للهجرةِ ظهرت دعوةٌ جريئةٌ وناقِدةٌ، نادت بتخليصِ النَّحوِ مما عَلِقَ به من تكلُّفٍ وجُمودٍ، وهي ثورةُ ابنِ مضاء القُرطبي (ت592ه) في كتابه " الردّ على النُّحاة "، إذ نَقِمَ ابنُ مضاء على

النُّحاةِ حين وجدَهم يُعلّلونَ، ويؤوّلونَ النُّصوصَ، وتجلّت ثورتُه في إلغاءِ نظريةِ العاملِ وإلغاءِ بابِ التنازعِ، وبابِ الاشتغالِ، وإلغاءِ العللِ الثواني والثوالث وإلغاءِ القياسِ والتمارينِ غيرِ العمليةِ[21].

فكانَ لظهورِ هذا الكتابِ أثرٌ بالغٌ في صدورِ العديدِ من كُتُبِ التجديدِ النحويّ؛ إذ تأثر أصحابُها بما جاء في هذا الكتاب من أفكارٍ ، وجُرأةٍ في نقدِ التُّراث النحويّ[22]، حتى انتهى النَّقدُ النحويّ إلى النُّحاةِ المحدثينَ، وما دار بينَهم من نقدٍ وهو موضوعُ دراستِنا، والذي اصطلحنا على تسميتِه بـ " نقد النَّقد "، إذ تهدفُ الدراسةُ إلى الوقوفِ على واقعِ نقدِ النَّقدِ في الدرسِ النحويّ الحديثِ، فيُقصدُ بـ" نقد النَّقد " من حيثُ المفهومُ أنَّه ((نشاطٌ معرفيّ يَنصرفُ إلى مُراجعةِ الأقوالِ النَّقديةِ، كاشفاً عن سلامةِ مبادئِها النظريةِ وأدواتِها التحليليّةِ وإجراءاتِها التفسيريةِ))[23]؛ أي إعادةُ النظرِ في الأفكارِ الناقدةِ من وجهةِ نظرٍ نقديةٍ أُخرى، هدفُها التيسيرُ أو التسهيلُ و إزالةُ الإبهامِ و الغموضِ والتعقيدِ الذي طرأ على النَّصِّ، أو من جانبٍ آخر يهدفُ نقدُ النَّقدِ إلى إبرازِ قيمةٍ فكريةٍ مخالفةٍ للنَّص الأصليّ الذي يتمحورُ حوله حديثُ الناقدِ.

وعلى نحوِ ذلك راحَ النحويونَ العربُ المحدثونَ متناولينَ التُّراثَ النحويّ بالنَّقدِ؛ إذ ضاقَ بالنَّحوِ بعضُهم، فكانتْ لهم بعضٌ من الآراء التي خالفوا بها النحويينَ القُدامى، بيدَ أنَّ هؤلاء الناقدينَ المحدثينَ لم يسلمْ نقدُهم من النَّقدِ والمراجعةِ، للكشفِ عن أدواتِه التحليليَّةِ وإجراءاتِه التطبيقيَّةِ؛ إذ وُجّهت لآرائِهم النحويةِ جُملةٌ من النقوداتِ، من قِبَلِ دارسينَ وباحثينَ، بل حتى هم نَقَدَ بعضُهم بعضاً، وبناءً على ذلك يُمكن لنا أنْ نقولَ إنَّ المقصودَ بـ " نقد النَّقدِ في الدرسِ النحويّ الحديث " هو رصدُ تلك النقوداتِ التي دارتْ حولَ أبرزِ الموضوعاتِ النحويةِ عند النحويينَ العربِ المحدثينَ، التي أُنتُقِدَ بها النحويونَ القُدامى، ومعرفة مدى الموافقةِ والاختلافِ بين هؤلاءِ الناقدينَ المحدثينَ.

توطئة:

لم يقف النحويونَ المحدثونَ في نقدِهم للتُراثِ النحويّ عند موضوعاتِ أقسامِ الكلامِ والجُملةِ، بل تناولوا في نقدِهم موضوعاتٍ نحويةً أُخَر كانت محطَ اهتمامِهم ، وهذه الموضوعاتُ جاءت في الجانبِ التطبيقيّ للنحو ؛ إذ كانت لهم نظرةٌ أخرى تخالفُ ما كان عليه النحاةُ القُدامى ، ولعل بواعثَ هذا النقدِ قد اختلفت بينَ التيسيرِ ؛ أيّ أنَّهم دعوا إلى تيسيرِ النحو، وبينَ وقوفِ النُّحاةِ المحدثينَ على شواهدَ، وأدلةٍ تعضُد نظراتِهم الجديدةَ للنحو، وتخالفُ ما بنى عليه النُّحاةُ القُدامى من قواعدَ وما طرحُوه من أدلّةٍ.

ومن أهم تلك الموضوعات النحوية التطبيقية التي وقف عندها النُّحاة المحدثون بالنقد و لاقت صدى بين المحدثين أنفسهم هي:

1.نصب اسم (إنَّ):

رأى النُّحاة القُدامى أَنَّ (إنَّ) من الحروف المشبّهة بالفعل، ووجه الشبه ــ عندهم ــ بينهما من نواح عدّة، منها أنّها مبنية على الفتح كما الفعل مبنيٌّ على الفتح، وأيضاً تدخل عليها نون الوقاية التي تدخل على الفعل[24]، إضافة إلى تضمّنها معنى الأفعال، فقولنا: (إنَّ) بمعنى: حقَّقْتُ، وبناءً على ذلك فقد عُدّت (إنَّ) من الأحرف الناصبة للاسم، فهي تنصبُ الأوَّل وترفع الثاني[25].

إلَّا أَنَّ بعضاً من المحدثين قد خالف هذه القاعدة وذهب مذهباً آخرَ في اسم (إنَّ)، فقد خطّأ الاستاذ إبراهيم مصطفى النُّحاة القُدامى في عدّهم اسم (إنَّ) منصوباً، ورأى أنَّه منصوبٌ على التوهّم، وحقّه الرفع قال: ((أما النوع الثاني وهو اسم إنَّ فإنه متحدّث عنه وحقّه الرفع على أصلنا الذي قررناه، ولكنه منصوبٌ ولا نتحرّج أن نقولَ: إنّ النُّحاة قد أخطأوا فهمَ هذا الباب، وتدوينه ثَم تجرّأوا على تغليط العرب في بعض أحكامه))[26].

ويستند الأستاذ إبراهيم مصطفى في رأيه هذا على بعضٍ من الأبيات الشعرية، والقرآن الكريم، والحديث الشريف، ويذكر قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾[سورة طه، الآية :63]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾[سورة المائدة، الآية:69]، وممَّا ورد في الحديث: (إنّ من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون)[27]، وممَّا ورد من الشعر ما روى سيبويه قول بُشر بن أبي خازم :

وإلّا فاعلمُـــوا أنّا وأنْتُـــم بُغـاة ما بَقِينا في شِقَـــاقِ[28]

فورود اسم (إنَّ) مرفوعاً في هذه الشواهد من الشعر، والقرآن، والحديث، جعل الأستاذ إبراهيم مصطفى ينتصر لرأيه الذي يذهبُ إلى أنَّ الضمة علم الإسناد، إلَّا أنَّ هذا الرأي كان مثارَ جدلٍ، ونقاشٍ من قبَل بعضٍ من الباحثين المحدثين؛ فقد خالفه الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، وعدّ رفع اسم (إنَّ) أمراً بعيداً عن الصواب، قال: ((ولعلّ ما ذهب إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى في نصب اسم (إنَّ) أبعد من أن يُسلّم به أَو يُركن إليه))[29]، فعند الدكتور الجواري أنَّ اسم (إنَّ) مسندٌ إليه لدخول القيد عليه(إنَّ) فلذلك نُصب[30]، وللدكتور نعمة رحيم العزّاوي نظرٌ في رأي الدكتور الجواري، فقد رأى أَنَّ تأكيد الحرف (إنَّ) لا يقتصرُ على المسند إليه وحده، فعنده أنَّ ما يقدحُ في رأي الجواري هو((أنَّ الحرف (إنَّ) لا يؤكّد المسند إليه فحسب، وإنّما يؤكّد طرفي الإسناد معاً، أو بمعنى آخر يؤكد الجُملة كلّها، فهو إذن ليس شريكاً للمسند إليه فقط، وإنَّما هو شريك لطرفي الإسناد كليهما))[31].

أَمَّا ما استدلّ به الأستاذ إبراهيم مصطفى من شواهدَ شعرية، وقرآنية، فقد عدّها الدكتور الجواري شواهدَ قليلة، ونادرة لا يصحُّ أن تَحلّ محلّ الشائع من اللُّغة[32].

ويبدو لي أنّ الآية الثالثة والستين من سورة طه التي استدلّ بها الأستاذ إبراهيم مصطفى على تخطئة النحاة لا تصلح دليلاً له في هذا الباب؛ لورودها مخفّفة، ولا يخفى أنّ "إنّ" إذا وردت مخفّفة فالأكثر ــ في لسان العرب ــ إهمالها فنقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ ومنه هذه الآية الكريمة، وكذا الحال في الآية الأخرى التاسعة والستين من سورة المائدة، فقد أجاز بعضٌ منهم رفع الاسم المعطوف على اسم "إنّ" ، أمّا الحديث الشريف فمحمول على أنّ اسم "إنّ" ضمير الشأن محذوف أمّا "المصورون" فهو مبتدأ مؤخّر وجملة الخبر المقدّم " من أشد الناس..." والمبتدأ المؤخّر في موضع خبر "إنّ" ، ومادامت تحتمل هذا الوجه ــ وهو الأرجح ــ فالاحتمال يُبطل الاستدلال ، ومن هنا لا نستطيع متابعة الدكتور الجواري في كونها شواهد قليلة ونادرة بل نرى أنها لا تصلح دليلاً على ذلك.

وإذا كانت دعوى الأستاذ إبراهيم مصطفى لإحياء النحو هي تخليص النحو من التعسّف، والتأويل البعيدين عن منطق اللُّغة ، فهو نفسُه لم يستطع التخلص من هاتين الصفتين في كثير من تعليلاته للنحو، وتأويله لنصب اسم (إنَّ) أنّه منصوبٌ على التوهّم أمرٌ أثار ــ أيضاً ــ عجبَ الدكتور عبد الوارث مبروك؛ إذ يرى أنَّ مثل هذا التخريج يُعدّ تخريجاً متعسّفاً، ولكن ــ عنده ــ أنَّ الأستاذ إبراهيم مصطفى: ((لا يرى مثل هذا التعسّف في محاولته، هو أن يُخرّجَ على التوهّم تلك الكثرة الهائلة من النصوص التي ورد فيها اسم (إنَّ) منصوباً، وذلك ليسلم له الأصل الذي قرّره))[33].

أي أنَّ الأستاذ إبراهيم مصطفى، إذا كان قد عاب على النُّحاة القُدامى وضعَهم لقاعدة نصب اسم(إنَّ) اعتماداً على بعضٍ من الشواهد، وإغفالهم لشواهد أُخَر، فالأمر نفسُه قد وقع فيه، من حيثُ إغفالُه الشواهد الكثيرة التي تعضُد نصب اسم(إنَّ)، واتكاؤه على شواهدَ قليلة، وهذا ــ كما يبدو ــ قصورٌ في الاستقراء، وتعسفٌ في إطلاق الحكم.

ولم يكن أنّ النُّحاة القُدامى بغفلة عن الآيات القرآنية، وبعضٍ من الشواهد الأُخَر التي جاء بها اسم (إنَّ) مرفوعاً ظاهراً، فقد اختلفوا في توجيه الاسم المرفوع بعد اسم (إنَّ) قبل تَمَام خبرها، هل هو من باب العطف على محل اسم (إنَّ) كونه مرفوعاً بالابتداء، أم أنَّه مبتدأ وخبره ما بعده؟ فذهب الكسائي (ت189ه) إلى أنَّ الاسم المرفوع معطوفٌ على اسم (إنَّ) باعتباره مبتدأ قبل دخول (إنَّ)، وذهب جُمهور البصريين إلى أنَّ هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبرُه محذوف، أو خبره المذكور فيما بعد، وخبر(إنَّ) هو المحذوف، وجُملة المبتدأ والخبر حينئذٍ لا محلّ لها معترضة بين اسم (إنَّ) وخبرها[34].

ويتضح لنا أنَّ ما جاء مرفوعاً بعد اسم (إنَّ) كان لهم رأيٌ فيه، ومِن ثَمَّ فما ورد في الآية التي استدلّ بها الأستاذ إبراهيم مصطفى، التي ظاهرُها أنَّ " الصابئون " معطوفة على اسم (إنَّ) وهو "الذين" قد وقفوا منها وجعلوا لها تخريجاً، فضلاً عن ذلك أنَّ المفسرين قد وقفوا عند هذه الآية، كالزمخشري، وأبي البقاء العُكبَري (ت616ه)[35]، إذ قال الزمخشري في إعرابه لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحٗا فَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ﴾[سورة المائدة، الآية :69] " والصابئون" رفع على الابتداء وخبره محذوف، والنية به التأخير عما في خبر (إنَّ) من اسمها وخبرها، كأنه قيل: إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حُكمُهم كذا، والصابئون كذلك))[36].

وعمدةُ القول إنَّ هذه الآية التي وردت فيها كلمةُ "صابئون" مرفوعة هي ليست اسم (إنَّ) عند النحويين القُدامى، وإن اختلفوا في توجيه الرفع، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نلحظ أنَّ مجيء هذه الكلمة مرفوعة لا منصوبة؛ إذ خرجت من العطف إلى الابتداء لنُكتةٍ بلاغية ذكرها المحقّقُ في هامش الكشاف، قال: ((لو عَطَفَ الصابئين ونصبَه كما قرأ ابنُ كُثَير لأفاد أيضا دخولهم في جُملة المتوبِ عليهم، ولفُهِم من تقديم ذكرهم على النصارى ما يُفهم من الرفع من أنَّ هؤلاء الصابئين وهم أوغل الناس في الكفر يُتاب عليهم، فما الظنُ بالنصارى، ولكان الكلام جُملة واحدة بليغاً مختصَراً والعطف إفرادي، فَلِمَ عَدَلَ إلى الرفع وجعل الكلام جُملتين، وهل يمتاز بفائدة على النصب والعطف الإفرادي؟ ويُجاب على هذا السؤال بأنَّه لو نصبه فعطفُه لم يكن فيه إفهامُ خصوصيةٍ لهذا الصنف؛ لأنَّ الأصنافَ كلَّها معطوفٌ بعضُها على بعض عطفَ المفردات، وهذا الصنف من جُملتها والخبرُ عنها واحد، وأما مع الرفع فينقطعُ عن العطف الإفرادي، وتبقى بقيةُ الأصنافِ مخصصة بالخبر المعطوف به، ويكون خبرُ هذا الصنف التفردَ بمَعْزِلٍ، تقديرُه مثلاً: والصابئون كذلك، فيجيء كأنّه مَقيسٌ على بقية الأصناف وتلحق بها وهو بهذه المثابة، لأنَّهم لمّا استقر بعدَ الأصناف من قبول التوبة فكانوا أحقّاء بجعلهم تبعاً وفرعاً، مُشَبَّهينَ بمن هم أقعدُ منهم بهذا الخبر، وفائدةُ التقديم على الخبر أن يكون توسُّطُ هذا المبتدأ المحذوف الخبر بين الجزئين، أدلَّ على الخبر المحذوف من ذكره بعد تقصي الكلام وتمامه))[37]، ومن ثَمَّ ينتفي قول الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يرى أنَّ تخريج الابتداء لهذه الآية ((يقطّع الجُملة تقطيعاً غير مقبول))[38].

كما يُلاحظ بعضٌ من المحدثين أنَّ تعليل الأستاذ إبراهيم مصطفى لنصب اسم (إنَّ) لا يكاد يختلفُ عن أسلوب الأقدمين في تعليلهم لرفع المبتدأ مثلاً، أو نصب المفعول معه وغيره من الموضوعات؛ بل إنَّه ذهب إلى ضروبٍ من التأويل تفوق ما كان يستعمله النُّحاة القُدامى من التعسّف والتأويل، وإذا كان الغرض من ذلك التيسيرَ فهو أبعد ما يكون عن ذلك؛ إذ لا يُقصد إلى التيسير بهذا النوع من أساليب البحث[39].

ويبين أحدُ الباحثين طبيعة هذا التأويل الذي وقع فيه الأستاذ إبراهيم مصطفى على أنّه : ((قد وقع بهذا فيما نقد به القدماء من النحويين في محاولة إخضاعهم الأساليب العربية للقواعد المقررة، كالأمثلة التي استند إليها من قبيل المستوى اللهجي الذي أغفله كما أغفله القدماءُ مفترضين أنّ اللُّغة العربية بلهجاتها ينبغي أن تخضع للقواعد الفصيحة...))[40].

كما خالف الدكتور محمد خَيْر الحلواني الأستاذ إبراهيمَ مصطفى؛ إذ رأى أنَّ الشواهد والأدلة التي يسوقها لإثبات رفع اسم(إنَّ) هي شواهد ــ بحسب قوله ــ تقوم على الظن والافتراض، بعيداً عن الواقع والحقيقة؛ لأنَّه: ((يعتمد نصاً واحداً هنا ونصاً آخرَ هناك، دون أن يستند إلى الموضوعية العلمية في البحث، وذلك بأن يبني أحكاماً على الكثير لا على القليل))[41].

أمَّا الدكتور مهدي المخزومي فقد تابع أستاذه إبراهيم مصطفى، ورأى أنَّ اسم (إنَّ) حقُّه الرفع، إذ اتكأ على الأدلة والشواهد التي جاء بها أستاذه، فقد بدا للدكتور المخزومي أنَّ: ((إنَّ واسمها بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال، وحقُّ الاسم بعدها أن يُرفع لأنّه مسندٌ إليه))[42]، ويرى أنَّ ما يؤيد مذهبه في كون (إنَّ) واسمها بمنزلة المركب هو جوازُ رفع الاسم إذا فُصِل عن (إنَّ)، ويعطي لذلك شواهدَ كثيرةً منها ما رواه الخليل من أنَّ أُناساً يقولون: ((إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ))[43]، فقد ورد الاسم مفصولاً عنها مرفوعاً، كذلك ما حاكاه الكسائي والفراء من قوله: إنَّ فيك زيدٌ لراغبٌ؛ إذ علّلا رفعَ الاسم بفصله عن (إنَّ)[44].

ولعلَّ أهمّ النقودات التي سُجلت على الأستاذ إبراهيم مصطفى في تناوله لنصب اسم (إنَّ) هو وقوعه فيما عابه على النُّحاة القُدامى من التأويل والتعسف في وضع القاعدة النحوية، إذ يرى الباحث عطا محمد موسى أنَّ إبراهيم مصطفى في معرض استدلاله على أنَّ اسم (إنَّ) نُصب على التوهم قد لجأ: ((إلى ضروبٍ من التأويل تفوقُ ما كان يستخدمه النُّحاةُ القُدامى، فقارفَ بذلك ما عابه على هؤلاء النُّحاة))[45]؛ أي إنَّه كان أكثرُ تعقيداً في تخريجه لنصب اسم (إنَّ) ، وإذا كان النُّحاة القُدامى بحسب الأستاذ إبراهيم مصطفى قد مالوا إلى ضروب من التأويل، فما ذا عساه أن يختلف عنهم على ضوء التعليل الذي قدّمه.

2.المفعول المطلق:

الاطلاق في اللُّغة هو: ((التخلية والإرسال وحلّ العقد، ويكون الإطلاق بمعنى الترك والإرسال))[46].

فالمفعول المطلق هو المفعول المرسل من كلّ قيْد أو صلة، وقد عرّفه النُّحاة القُدامى تعريفاتٍ عدّة، فقد سمّاه سيبويه بالحدث، قال: ((قَعَدَ قِعدةَ سوء، وقعَدَ قعدتينِ، لمّا عمل في الحدث عمِل في المرّة والمرّتين، وما يكون ضربًا منه، فمن ذلك قعد القرفصاء، واشتمل الصّماءَ، ورجع القهقرى، لأنّه ضربٌ من فِعْلِهِ الذي أُخِذَ منه))[47].

وسمّاه ابنُ السراج بالمصدر قال: ((مصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيءُ على ضروبٍ: فربما ذُكِرَ توكيداً نحو قولك: قمتُ قياماً، وجلستُ جلوساً فليس في هذا أكثرُ من أنّك أكدتَ فعلكَ بذكرك مصدره ...))[48].

وعرّفه ابنُ هشام: ((بأنَّه اسم يؤكد عاملَه أو يُبيّن نوعه أو عدده، وليس خبراً ولا حالاً، نحو: " ضربتُ ضرباً " بخلاف نحو" ضربُكَ ضرْبٌ أليم" ونحو " ولى مُدْبِراً))[49].

وإذا كانت هذه فحوى مفهوم المفعول المطلق عند النُّحاة القُدامى، فقد أخذ بعضٌ من النحويين المحدثين على النُحاة القُدامى ضوابطَهم للمفعول المطلق، وحاولوا تقديمَ مفهومٍ آخرَ للمفعول المطلق، وممن تناول النُحاة القُدامى فيما يخصّ المفعول المطلق هو الدكتور شوقي ضيف، إذ نقد ابنَ هشام في تعريفه للمفعول المطلق، ورأى أنَّ جمعَ الخبر والحال في هذا التعريف أمرٌ ((يؤكدُ أنَّ دلالته كانت مضطربة على الأقل في ذهن بعض النُّحاة؛ لأنّ لكلّ من الخبر والحال دلالةٌ تخالف دلالةَ المفعول المطلق مخالفة جوهرية))[50].

فواضحٌ أنَّ الدكتور شوقي ضيف لم يرتضِ هذا التعريف للمفعول المطلق، إذ يمضي بتتبع معنى المفعول المطلق عند ابن هشام، وتفسيره له حتى ينتهي إلى وضع تعريفٍ للمفعول المطلق، عدّه أدق وأوضح من تعريف ابن هشام، يقول: ((المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله او يصفه أو يبيّنه ضرباً من التبيين، وتدخل في كلمة ضربٌ من التبيين جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق))[51].

ولعلّ فحوى نقد الدكتور شوقي ضيف لتعريف ابنِ هشام هو أنَّ تعريف ابنِ هشام تعريفٌ قاصر، ولا تدخل فيه الصيغ الأُخَر للمفعول المطلق التي يذكرها النُّحاة، وهو عندما ينوب عنه مرادفُه مثل: " قَامَ وقُوفاً، جَلَسَ قُعُوداً " وصفتُه مثل " قَرَأَ كَثِيراً، نَامَ طَوِيلاً " فـ " كثيراً " صفةٌ للقراءة وهي مفعول مطلق، وكذلك عندما ينوب عنه اسمُ الإشارة السابق للمصدر مثل" وصّاه تلك الوصية، فهّمه ذلك الفهْم "، فتلك وذلك مفعولان مطلقان والمصدر بعدهما بدلٌ منهما وينوب عنه ضميرُه في مثل " أتقنتُه إتقاناً لم يتقنْه أحدٌ" فالضمير في " يتقنْه " يعود على " اتقاناً "وهو مصدر ولذلك يُعرب الضميرُ مفعولاً مطلقاً ، وينوب عنه العدد في مثل " سَجَدَ أربعَ سَجداتٍ، صَلّى المغرب ثلاثَ ركعاتٍ " فأربع وثلاث مفعولان مطلقان، وتنوب عنه آلتُه في مثل " ضَرَبْتُه عَصاً "، وينوب عنه " كل وبعض " حين يُضافانِ إلى المصدر في مثل : " أفادَ منه كُلَّ الفائدة "، فهذه الصيغ التي يرى النُّحاة أنَّها تنوب عن المفعول المطلق ــ بحسب الدكتور شوقي ضيف ــ لا يتضمّنها التعريف الذي وضعه ابنُ هشام[52].

وقد وافق الدكتورُ حسن منديل العكيلي الدكتورَ شوقي ضيف ورأى أنَّ تعريفه للمفعول المطلق: ((ضابطٌ تنتظمُ فيه جميع صور المفعول المطلق))[53]، في حين لم يوافق الدكتورُ أمين عبد الله سالم الدكتورَ شوقي ضيف؛ فقد نقد تعريفه للمفعول المطلق، وتمحور نقده في جانبين: أحدُهما في أمور عامة قد فاتت الدكتور شوقي ضيف وكان من الأحرى به ــ كما يرى الدكتور أمين عبد الله سالم ــ أن يأخذها بنظر الاعتبار، منها أنَّ الحدّ عند النحويين هو ما يميز الشيء عما عداه ((وهو الدالّ على حقيقة الشيء))[54]، فالحدود في عرف النُّحاة وعُلماء الشرع ليست حقيقة يُراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود، بل هي تمييز الشيء عما عداه، فيكفي أن يحصل التمييز بخواصه الوجودية الثابتة[55]، فكأنَّ هذا الباحث يريد أن يقول إنَّ الحد ليس مطلوباً منه أن يبين كل صفات المحدود، بل عليه أن يُميزَه عن غيره، ولعل هذا القول مجانبٌ للصواب؛ فقد اهتم النُّحاة بوضع الحد الدقيق للمحدود، وحرصوا أن يكون الحد جامعاً مانعاً، إذ يتألف الحدّ من الجنس والفصل، ولهذا يكون جامعاً بذكر الحدّ مانعاً بذكر الفصل، قال الدكتور المخزومي ((وأراد النُّحاة أن يكون لموضوع دراستهم مثل ما لموضوعات المنطق وأصول الفقه من تعريفات، فلم يكادوا يتركون موضوعاً بدون أن يحدوه حداً منطقياً جامعاً مانعاً، جامعاً لكل جزئيات الموضوع المحدود، ومانعاً لكل ما ليس له مكان فيه، ولذلك كثيراً ما تراهم يعرفون موضوعاتِهم فيرددون عبارة

(جامع مانع)، ويرددون عند حدِّ أيِّ موضوعٍ عبارةَ (فخرج بقوله كذا: كذا وكذا، ودخل بقوله كذا: كذا وكذا)))[56]، فمن علاماتِ حرصهم على حد الموضوعات، أن طغت على حدودهم النزعة المنطقية.

كما ينقد الدكتورُ أمين عبد الله سالم الدكتورَ شوقي في قصوره النظر في نقده لابن هشام فيما يخصّ المفعول المطلق، إذ يرى أنَّ ((النظر يقتضي الوقوف على كلّ ما طُرح من حدود المفعول المطلق وموازنتها بما يرى، ولو فَعَلَ لأطمأنَّ أنَّ هذا الحدَّ قالَه قبلَ ابنِ هشام بدرُ الدين بنُ مالك وغيرُه))[57].

وما لا يقرّه الدكتورُ شوقي ضيف من اقحام الحال والخبر في تعريف المفعول المطلق عدّه الدكتور أمين عبد الله سالم ملمحاً فَطِناً من ابنِ هشام؛ لأنَّ ابنَ هشام نفسَه قد وضَّح ذلك بقوله: ((بخلاف نحو: " ضربُك ضربٌ أليمٌ " ونحو: " ولّى مدبراً "))[58]، ففطنة ابن هشام تتجلّى عند الدكتور أمين عبد الله سالم في عدّ ابن هشام " ضربٌ " الثانية خبراً، وإنْ بيّن النوع بالوصف و" مدبراً " حالاً وإنْ أكدَ عاملَه[59].

أما الجانب الآخر الذي نقد فيه الدكتورُ أمين الدكتورَ شوقي ضيف هو ما يتعلّق بالتعريف نفسه، فقد وصف الدكتورُ شوقي ضيف تعريفَه بالدقّة والوضوح، ونعت تعريفَ ابن هشام باضطراب الدلالة[60]، الأمر الذي لم يرتضِه الدكتور أمين عبد الله، فقد تساءل عمّا إذا كان هذا التعريف قد أخرج الحال المؤكّدة من نحو: " ولّى مدبراً "، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ يُغۡشِي ٱلَّيۡلَ ٱلنَّهَارَ يَطۡلُبُهُۥ حَثِيثٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتِۭ بِأَمۡرِهِۦٓۗ أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ تَبَارَكَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[سورة الأعراف، الآية:54] ، وقوله تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنۡ حَسَنَةٖ فَمِنَ ٱللَّهِۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٖ فَمِن نَّفۡسِكَۚ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴾[سورة النساء الآية:79]، حتى ينتهي إلى القول إنَّ هذه الألفاظ: ((جميعها أسماء منصوبة مؤكّدة لعاملها، وهي أحوال))[61].

ويرى أحد الباحثين أنَّ تعريف الدكتور شوقي ضيف للمفعول المطلق تعريفٌ: ((يعتورُه عدمُ التحديد))[62].

وكان على الدكتور شوقي ــ في نظر هذا الباحث ــ أن يذكر أنّه مصدر[63]، وتجدر الإشارة إلى أنَّ القول بمصدرية المفعول المطلق أمرٌ مختلفٌ فيه بين النُّحاة، إذ ينتهي أحدُ الباحثين إلى وضع تعريف انتزعه من تتبعه لأقوال النُّحاة والبلاغيين[64]، قال: ((هو ما فعله الفاعلُ حقيقةً أو حكماً غير مقيد بشيء)) [65]، وهذا التعريف في عُرف الدكتور حسن منديل يمكن أن تندرج تحته كلّ مسائل المفعول المطلق، منها: ((المصدر المؤكِّد لعامله مثل: " ضربتُ ضرباً " ، وما لم يفعله الفاعل حقيقةً مثل: ضربتُ ضربًا، والمصدر المرادف مثل: فرحتُ جذلًا، والمصدر العددي مثل: ضربت ضربتين، والآلة نحو: ضربتُ سوطاً، وبعض وكل المضافتين إلى المصدر، مثل أكرمتُه بعضَ الإكرام، أو كلَّه))[66] ، فقصور الحدّ بدا واضحاً في تعريف الدكتور شوقي؛ لأنَّه لم يصمد أمام النقد من جهة عدم شمولية التعريف لحقيقة المفعول المطلق.

3.المفعول معه:

عُرّف المفعولُ معه عند النُّحاة القُدامى بأكثر من تعريف، فقد عرّفه ابنُ جنّي على أنّه:((هو ما فعلتَ معه فعلاً وذلك قولك : قمتُ وزيداً، واستوى الماءُ والخشبةَ، أي مع الخشبة))[67].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ ابن الخبّاز(ت638هـ) انتقد هذا التعريف؛ إذ قال: ((إنَّ فيه نظراً؛ لأنَّ "ما" لغير ذوي العِلم، والمفعول معه قد يكون من ذوي العِلم، فإن قيل: إنَّ " ما " بمعنى " مَن " لم يستقم الحدُّ أيضاً؛ لأنَّ المفعول معه لا ينحصر في غير ذوي العِلم، ولا في ذوي العِلم؛ بل يجوز أن يكون من النوعين، فإن قيل: إنَّه جعل " ما "بمعنى شيء صار المعنى " هو كلُّ شيء فعلت معه فعلاً " ولا يستقم أيضاً))[68].

وعرّفه ابنُ الحاجب قائلاً: ((المفعول معه، هو المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعلٍ لفظاً أو معنى))[69]، وعرّفه ابن هشام على أنّه: ((اسمٌ فضلة تالٍ لواو بمعنى مع ، تالية بجُملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كـ" سرتُ والطريقَ" و" وأنا سائرٌ والنيلَ))[70].

وكان لبعضٍ من النحويين المحدثين رأيٌ في حدّ المفعول معه؛ إذ نقدوا رأي النحويين القُدامى، فقد نقد الدكتور شوقي ضيف ابنَ هشام ولم يرتضه، وعدّ تعريف النُحاة للمفعول معه تعريفاً مضطرباً وغير

دقيق، ورأى أنَّ التعريف الدقيق أو الضابطة له هو أن يُقال في تعريفه إنّه: ((اسمٌ منصوبٌ تالٍ لواو غير عاطفة بمعنى مع))[71].

فالدكتور شوقي ضيف يرى أنَّ مثل هذا التعريف يمكنُ أن يُصبحَ ضابطةً لتعريف المفعول معه، والحدّ بينه وبين الالتباس، والخلط بموضوع العطف مثل: " اشترك زيدٌ وعمرٌ " و" جاء زيدٌ وعمرٌ ".

ولم يسلم رأي الدكتور شوقي من النقد؛ إذ انتقد الدكتور أمين عبد الله تعريفَه قائلاً :

((وما كان النُّحاة بغفلة عن هذا التعريف الذي وقع عليه الأستاذ، فقد أدلج إليه هؤلاء النُّحاة "المضطربون المخطئون" من مئات السنين وحسبه ما قال الزمخشري وابن الحاجب))[72].

والحقُّ أنَّ الزمخشري قد أشار إلى تعريف المفعول معه، وتعريف الدكتور شوقي ما هو إلا خلاصةٌ لفحوى تعريف الزمخشري القائل أنَّ المفعول معه: ((هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع، وإنّما ينتصب إذا تضمن الكلامُ فعلاً نحو قولك: ما صنعتَ وأباك، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ ... أو ما هو بمعناه نحو قولك: مالك وزيداً، وما شأنُك وعمراً ...))[73]، وقال ابنُ الحاجب: ((المفعول معه، هو المذكور بعد الواو لمصاحبةِ معمولِ فعلٍ لفظاً أو معنى))[74]، وقد وضّح الرضي(ت686ه) فحوى التعريف، قال: ((قوله لمصاحبة معمول فعل، احتراز عن نحو: ضيعتُه في كل رجلٍ وضيعتُه، فإنّها مصاحبة لكُلّ رجُل، لأنَّ الواو بمعنى مع، ويعني بالمصاحبة، كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، فـ" زيداً " في " سرتُ وزيداً " مشاركٌ للمتكلم في السير في وقت واحد، أي وقع سيرهما معاً، وفي قولك: سرتُ أنا وزيدٌ ــ بالعطف ــ يشاركه في السير لكن لا يلزم كون " السيرين " في وقت واحد))[75].

ووفق هذين التعريفين يتبين لنا جليَّاً أسبقية الزمخشري وابن الحاجب في تعريفهما المفعول معه، ولم يكن الدكتور شوقي ضيف قد أضاف شيئاً في تعريفه للمفعول معه، سوى تلاعبه بالألفاظ.

و أشار الدكتور أمين إلى أنَّ التعريف الذي قدمه الدكتور شوقي ضيف هو التعريف نفسُه الذي ذكره ابنُ عقيل[76]، فقد قال ابنُ عقيل في تعريف المفعول معه: ((هو الاسم المنْتَصِب بعد واو بمعنى " مع "))[77].

في حين نجد من الباحثين مَن يحمدُ للدكتور شوقي ضيف تعريفه المفعول معه على أنّه اسم منصوبٌ، ولكن من جهةٍ أخرى يأخذ على تعريفه أنّه: ((لم يستوفِ كلَّ الشروط التي حدّدها النُّحاة في المفعول معه؛ ومن ذلك أن يكون فضلةً وليس عمدة في الكلام، وأن يكون بعد جُملة، وهذه الشروط لا نجدها في تعريف شوقي ضيف، كما أنَّ تعريفه يُركِّز فقط على حالة واحدة من الحالات التي يأتي عليها المفعول معه، وهي عندما تكون الواو فيه لا تقبل العطف نحو: استيقضتُ وطلوعَ الفجرِ، وبالمقابل من ذلك فهو يتجاهل الأوجه الأخرى التي يجوز للواو فيها أن تكون للعطف، كما يمكن أن تكون للمعية نحو قولنا: " جاء الأميرُ والجيشَ "))[78].

كما يلاحظ هذا الباحث أنَّ الدكتور شوقي ضيف في باب المفعول معه قد خالف المنهج الذي تبناه في تصنيفه الجديد للنحو، إذ يرى أنه: ((يؤوّل واو المعية دائماً بظرفي الزمان والمكان، فهو يرى أنَّ تقدير الكلام في قولنا: " سرتُ والجامعةَ " هو " سرتُ أمامَ الجامعةِ " وهذا بالرغم من أنَّه يُصرُّ دائماً على منع التأويل والتقدير في الكلام، وهو الأمر الذي يُعدُّ مخالفةً صريحةً للمنهج الذي أقام عليه مشروعَه التجديديّ))[79].

ويذهب الدكتور المخزومي إلى أنَّ المفعول معه ليس من متعلقات الأفعال، وليس من المفاعيل، قال: ((وحقيقة هذا الموضوع أعني ما سمّوه بالمفعول معه: أن يُذكر اسم بعد (واو) لم تؤدّ الوظيفة التي نِيْطَ بها أداؤها، وهي الدلالة على التشريك أو العطف، فينتصب هذا الاسم، لأنَّه لم يعد شريكاً لما قبل الواو فيما يحمل من معاني الاعراب، لأنَّ الواو التي سبقتْه ليست هي الواو التي تنصُّ على أنَّ ما بعدها شريكٌ لما قبلها فيما يترتبُ عليه))[80].

أمَّا الدكتور نعمة رحيم العزاوي فقد ذهب إلى أنَّ هذا النوع من المفاعيل يمكن الاستغناء عنه في الكتاب المدرسي؛ لأنّه ((نمطٌ من التعبير لا يكثر دورانه على الالسن، بل إنّك تجده في لُغة الشعر أكثر...))[81]، ويرى كذلك قلّة أمثلته التي ذُكرت في كُتُب النُّحاة[82]، فالدكتور العزاوي ينطلق في رأيه هذا من أجل التيسير على الدارسين.

4.الحال :

عرفها ابنُ الحاجب قائلاً: ((الحال ما تُبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا أو معنى))[83]، وعرّفها ابنُ عُصفُور(ت669هـ) على أنَّها: ((كلُّ اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً، أو نيّةً، مُفَسِّر لما انبهم من الهيئات))[84].

وتجدر الإشارة إلى أنَّ الرضي لم يرتضِ تعريف ابن الحاجب، قال: ((ليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال، وبيان ماهيته؛ لأنّه ربما يتوهم أنه موضوع لبيان هيئة الفاعل أو المفعول مطلقاً، لا في حالة الفعل، فيُظَن في " جائني زيدٌ راكباً " أنّ راكبا هيئةٌ لهذا الفاعل مطلقاً، لا في حال المجيء فيكون غلطاً))[85]، وخلاصة القول عند الرضي أنَّ ((الحال ضربين: منتقلة ومؤكدة، ولكل منهما حدٌّ لاختلاف ماهيتهما))[86].

أمَّا ابن مالك فقد عرّفها على أنّها: ((ما دلّ على هيئة وصاحبها متضمناً ما فيه معنى (في) غير تابع ولا عمدة وحقُّه النصب))[87]، في حين عرَّفها ابنُ هشام على أنَّها: ((وصفٌ فضلةٌ مذكورٌ لبيان الهيئة كـ" جئت راكباً " و" ضربتُه مكتوفاً "))[88].

وقد ناقش الدكتور شوقي ضيف تعريفَ ابن هشام فلم يرتضِه، إذ يرى أنَّ تعريفَه يتسم بالغموض وعدم الدّقة، ويُشير إلى أنَّ سيبويه والمبرد قد لاحظا أنَّ الحال تحمل معنى الظرفية، فإذا قلت: " جاء محمدٌ مبتسماً " كان الابتسامُ صفةً لـ" محمدٌ " في وقت معين وهو وقت المجيء، وبناءً على ذلك وضع الدكتور شوقي ضيف تعريفاً للحال على أنَّها ((صفة لصاحبها نكرةٌ مؤقّتة منصوبة))[89].

ولم يرتضِ بعضٌ من الدارسين المحدثين تعريفَ الدكتور شوقي، إذ يرى أحدُهم أنَّ التعريفَ قاصرٌ ولم يكن دقيقاً، على ما نصّه: ((فالتعريف قاصرٌ، إذ ذكَرَ أنّها صفةٌ، وهذا ضربٌ من الوهم، إذ إنَّ الصفة تدلّ على الثبوت، في حين تدلُّ الحال في الغالب على الهيئة حين وقوع الفعل))[90]، فوصفُ الحالِ بأنَّها صفةٌ أمرٌ يتنافى وطبيعةَ الحدود التي طرحها النُّحاةُ للحال؛ إذ لا يصبح ثمَّة فارق بين حدّ الحال والنعت على وفق هذا التعريف، فقد وضع النحويون أوصافاً وحدوداً لكلٍّ منهما، في حين تعريف الدكتور شوقي للحال يجعل منها تختلط مع مفهوم النعت وطبيعته[91].

ويتفق بعضٌ من الباحثين على وصف تعريف الدكتور شوقي ضيف للحال بعدم الدقّة؛ فقد قال إنَّ تعريفه للحال : ((لا يتسم بالدقة فهناك من الحال ما يأتي ثابتًا غير مؤقت))[92]، ويستدلّ هذا الباحث على ذلك بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾[سورة النساء، الآية:28] ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَا لَٰعِبِينَ﴾[سورة الأنبياء، الآية:16].

ويطرح باحثٌ آخر على تعريف الدكتور شوقي ضيف جُملةً من النقودات، فقد رأى أنَّ هذا التعريف: ((ليس مانعاً من دخول غيره فيه فخبر (كان) في قولنا: " كان الولدُ نائماً " يمكن أن يدخلَ في هذا التعريف، فكلمة "نائماً" هنا صفة لصاحبها " الولدُ " نكرة مؤقتة منصوبة))[93]، الأمرُ الذي يُثبت صحةَ تعريف ابن هشام ــ بحسب هذا الباحث ــ فقد عدّ ابنُ هشام الحالَ فضلةً في الكلام؛ أي إنَّها ليس عمدةً، وخبر (كان) ــ كما هو معروف ــ عمدةٌ في الكلام، ومن ثَمَّ يمتنع أن يكون حالاً بالاستناد إلى تعريف ابن هشام، ولكنَّه يمكن أن يكون كذلك بناءً على تعريف الدكتور شوقي ضيف[94].

كما ينتقد الدكتور محمد عيد تعريفَ الدكتور شوقي للحال، ويأخذ عليه اعتماده مصطلح الصفةِ بدل الوصف، الأمرُ الذي يخلق اضطراباً لدى المتعلمين، على ما نصه: ((فات على المؤلف الفرق بين المصطلحين " الصفة، والوصف " فالصفة من مصطلحات النحو، وهي ترادف النعت، أمَّا الوصف فهو من مصطلحات الصرف، ويُقصد به ما يدل على ذاتٍ وصفةٍ لها من الاسماء وذلك " اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والتفضيل والمبالغة "))[95]، ويضيف كذلك أنَّه: ((لا يوجد ضبط في تحديد الحال بأنَّه " نكرة مؤقتة " لأنَّه قد يكون مؤقّتاً ، مثل : قرأتُ الكتابَ مدقِّقاً ، ولازماً مثل : خلق اللهُ جسمَ الانسانِ مستقيماً))[96]، وينتهي ــ أي الدكتور محمد عيد ــ إلى خُلاصة مُفادُها أنَّ: ((النُّحاة في ذلك أضبط وأدق، وألفاظ التعريف عندهم للحال موضوعةٌ في مواضعها ومؤدِّية دلالتِها تماماً))[97].

ووفق ذلك يتضحُ لنا أنَّ تعريف الدكتور شوقي ضيف للحال يُلاحظ عليه عدم دقته ؛ إذ إنَّه لاقى نقداً واضحاً من قبل الدارسينَ المحدثينَ، وفضلاً عن تلك النقودات التي نبَّهنا عليها نجدُ من الباحثين كذلك مَن وجّه سهامَ نقده إلى تعريف الدكتور شوقي ضيف؛ وأخذ على تعريفه أنّه غيرُ مانعٍ من دخول غيره فيه،

ولم يكن دقيقاً ، فرأى أنَّه : ((يشملُ ما وقع بعد صيغةِ التعجّب نحو: " أكْرِمْ بمحمدٍ متكلِّماً " فالحدُّ منطبقٌ عليه، والأستاذُ كغيره يعتبره تمييزاً، كما أنَّه لا يشمل ما يقع حالاً من جُملة أو شبهها، من الظرف والمجرورات، فهي ليست منصوبة، وقد تنبّه إلى ذلك ابن هشام، فلم يورد النصب في التعريف))[98]، وهذا يدلّ على الإرباك والخلط الذي وقع فيه الدكتور شوقي؛ لأنَّه لم يكن تعريفُه جامعاً مانعاً، ولعل سبب هذا الخلط ــ كما يبدو ــ هو أنَّ الدكتور شوقي لم يكن مختصاً بالدرس النحوي، وإنَّما عُرف عنه تخصّصُه في مجال الدراسات الأدبية، فالنقد النحوي يُوجب أن يكون الناقد مختصاً متضلعاً في مجاله عارفاً بكل ما قاله النُّحاة قبلة، ولأنَّ النقد النحوي هو ((نقدٌ خاص بالنُّحاة لا يتأتى لأحدٍ مشاركتهم فيه لارتباطه بالفكر النحوي وقضايا البحث والنظر فيه))[99]، وحسبنا ما قاله في حقه الدكتور المخزومي؛ إذ رأى أنَّ الدكتور شوقي : ((طارىء على الدرس النحوي، مُقحِماً نفسَه في ميدانٍ ليس له موضع قدم فيه، إلا أنَّ شهرته في العلم، وبُعدَ صيته في التأليف كان قد وطّأ له هذا المركب الخشن، وأنَّ إخلاد الناقدين من إعفاء أنفسهم من ملاحقة الكُتَّاب الذين اجترءوا على السُّخرية من الدارسين كان قد شجَّعه على ارتياد هذا الطريق))[100]، فلم يُعرف عن الدكتور شوقي أنه أضاف جديداً للدرس النحوي سوى دعواه للتيسير التي لاقت رداً مِن بعضٍ مِن الدارسين[101].

الخاتمة:

بعد أن شارف البحث على الانتهاء فإنه لا بد من عرض ما توصل إليه من نتائج ، لعل أهمها:

1- النقد النحوي وجِد مع وجود الدرس النحوي القديم، لكنَّه لم يُستعمل ــ مصطلحاً ــ ؛ لما تتضمنه كلمةُ نقد من معنى الشدة والتجريح، فلعلّ ذلك كان من باب القداسة التي يكنُّها النُّحاة للنحو؛ لأنَّ النحو قد ترعرع في ربوع القرآن، مما أضاف للنحو قدسيته، في حين أُستُعمِل هذا المصطلح بكثرة في الدرس الأدبي، في عنوانات الكُتُب والمتون؛ الأمر الذي جَعلَ منه وكأنَّه مختصٌّ بالأدب.

2- إنَّ الخصيصة التي تُميِّز نقدَ النقدِ لدى الدارسين العرب المحدثين هي الاهتمام البالغ من قبل التلميذ بآراء أستاذه، فقد جنحوا إلى موافقة أساتيذهم في أغلب الموضوعات من دون الخروج على آرائهم.

3- من المَلاحِظ التي يمكن أنْ تُسجّل على الناقدين العرب المحدثين، أنَّهم أخذوا على التراث النحوي نزعته المنطقية، في حين أنَّهم لم يخرجوا من أسلوب البحث التقليدي.

4- يعلل الدارسون المحدثون عدم ثبوت أغلب التعريفات التي جاء بها الدكتور شوقي ضيف في الموضوعات النحوية التطبيقية هو تخصصه في مجال الأدب ، و خوضه في المجال النحوي لم يكن موفقا أحيانا.

الهوامش

[1]- كتاب العين مادة (نقد) : 5 / 18 .
[2]- أساس البلاغة مادة (نقد) 2 / 297 .
[3]- الكتاب: سيبويه:1/28.
[4]- لسان العرب مادة (نقد) : 3 / 425 .
[5]- طبقات فحول الشعراء : 1 / 5 .
[6]- تاريخ النقد الأدبي عند العرب: 11 .
[7]- ينظر: في نقد النحو العربي: صابر بكر أبو السعود : 29 ، و: القاعدة النحوية دراسة نقدية تحليلية: أحمد عبد العظيم : 25 .
[8]- النقد النحوي في فكر النحاة إلى نهاية القرن السادس الهجري، (رسالة ماجستير): سيف الدين البرزنجي: 15.
[9]- تأريخ النقد العربي من الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث : 120 .
[10]- يُنظر : الانصاف في مسائل الخلاف: 492 ، ودراسات نقدية في اللغة والنحو: كاصد الزيدي: 72.
[11]- الانصاف في مسائل الخلاف : 493 .

12- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: ابن رشيق : 97 .

13- ينظر : نزهة الألباء: ابن الأنباري: 270 .

[14]- خزانة الأدب: 83/1.
[15]- نزهة الألباء: أبو البركات ابن الأنباري: 27.
[16]- خزانة الأدب: عبد القادر البغدادي :1/ 84.
[17]- نزهة الألباء : 27 – 28 .
[18]- يُنظر: التفكير اللغوي بين القديم والجديد: كمال بشر :300، وابن جني ناقداً لغوياً: أسراء عريبي الدوري: 251.
[19]- اعتراضات أبي علي الفارسي على آراء المبرد النحوية ، (رسالة ماجستير): هويدا بنت حسين : 4 .
[20]- الخصائص : 1 / 188 – 189 .
[21]- يُنظر : الرد على النحاة: 76 – 103 .
[22]- يُنظر : العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه و دوروه في التحليل اللغوي: خليل أحمد عمايرة: 16.
[23]- قراءة التراث النقدي: جابر عُصفور: 11، ويُنظر : حفريات نقدية "دراسات في نقد النقد العربي المعاصر": سامي سليمان أحمد :16.
[24]- ينظر: الكتاب : 2 / 131.
[25]- ينظر: أسرار العربية : 148 .
[26]- إحياء النحو : 64.
[27]- فتح الباري: العسقلاني:382/10
[28]- ديوانه: 116.
[29]- نحو التيسير: 82.
[30]- ينظر : المصدر نفسه: 80 .
[31]- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: 159.
[32]- ينظر : نحو التيسير: 82 .
[33]- في اصلاح النحو العربي : 105.
[34]- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : 164 – 166.
[35]- ينظر: التبيان في إعراب القرآن:1 / 449 – 451.
[36]- الكشاف:2 / 272، وينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن:211– 212.
37- الكشّاف : 2 / 272 .
[38]- إحياء النحو : 67 .
[39]- ينظر: لسانٌ عربي ونظام نحوي : ممدوح عبد الرحمن الرمالي : 56 ، و مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين :45.
[40]- محاولات حديثة في تيسير النحو العربي (رسالة ماجستير): 54.
[41]- أصول النحو العربي : 218.
[42]- في النحو العربي نقد وتوجيه : 87.
[43]- مجالس ثعلب : 81/1.
[44]- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : 87.
[45]- مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين : 45، وينظر : جهود الباحثين العراقيين في تيسير النحو" دراسة وتقويم" من (1950– 2000م) ، (رسالة ماجستير) : محمد ياسين عليوي الشكري : 185-186-187.
[46]- لسان العرب، مادة (طلق) : 225/10.
[47]- الكتاب : 35/1 .
[48]- الأصول في النحو : 160/1.

[49]- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 2 / 206 - 207.
[50]- تجديد النحو: 30 - 31 .
[51]- المصدر نفسه : 31.
[52]- ينظر : شرح ابن عقيل :2/ 508 –510، و تجديد النحو :31 .
[53]- أثر الموروث النحوي في مقترحات محاولات التيسير النحوي المعاصر : 81 .
[54]- الايضاح في علل النحو : 46.
[55]- ينظر : تجديد النحو ونظرة سواء: 30 .
[56]ـــ قضايا نحوية :120 .
[57]- تجديد النحو ونظرة سواء : 30.
[58]- أوضح المسالك: 2 / 207 .
[59]- ينظر : تجديد النحو ونظرة سواء: 30 – 31 .
[60]- ينظر : تجديد النحو: 30 .
[61]- ينظر : تجديد النحو ونظرة سواء: 32 .
[62]- جهود التجديد والتيسير عند الدكتور شوقي ضيف و الدكتور عبد الرحمن أيوب(بحث منشور) : زينب مديح جبارة التميمي: 18.
[63]- ينظر :المصدر نفسه: 18.
[64]- ينظر : أثر الموروث النحوي في مقترحات محاولات التيسير النحوي المعاصر: 81 .
[65]- ينظر:رأي في المفعول المطلق : (بحث منشور): محمد حسن عواد : 175.
[66]- أثر الموروث النحوي في مقترحات محاولات التيسير النحوي المعاصر : 81 ، وينظر: رأي في المفعول المطلق : 175 .

[67]- اللّمع : 18.

[68]- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 1 / 618 .
[69]- المصدر نفسه : 1 / 618 .
[70]- أوضح المسالك : 2 / 239 .
[71]- تجديد النحو : 33 .
[72]- تجديد النحو ونظرة سواء : 33 .
[73]- شرح المفصَّل: 48/2 .
[74]- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 618/1 .
[75]- المصدر نفسه: 1 / 618 .
[76]- ينظر: تجديد النحو ونظرةٌ سواء : 33 .
[77]- شرح ابن عقيل : 1 /536 .
[78]- جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي: 92.

[79]- المصدر نفسه:92 .

[80]- في النحو العربي قواعد وتطبيق : 110.
[81]- في الكتاب اللغوي المدرسي (بحث منشور): 90.
[82]- ينظر: المصدر نفسه: 92 .
[83]- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 632/1 .
[84]- المقرّب ومعه مثل المقرّب : 21 .
[85]- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 2 / 636 .
[86]- المصدر نفسه: 2 / 636 .
[87]- شرح الكافية الشافية : 1 / 726.

[88]- أوضح المسالك : 2 / 294 .
[89]- تجديد النحو : 33 .
[90]- جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب : 15.
[91] - يُنظر: تعدد الخبر والنعت في القرآن الكريم دراسة دلالية: رعد هاشم عبود :76 .
[92]- جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التعليمي وتيسيره : (بحث منشور) رافع عبد الله العبيدي: 30 .
[93]- جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو (رسالة ماجستير): 94.
[94]- ينظر: المصدر نفسه : 94 .
[95]- تجديد النحو : 33 .
[96]- جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب : 15.
[97] - يُنظر: تعدد الخبر والنعت في القرآن الكريم دراسة دلالية: رعد هاشم عبود :76 .
[98]- جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التعليمي وتيسيره : (بحث منشور) رافع عبد الله العبيدي: 30 .
[99]- جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو (رسالة ماجستير): 94.
[100]- ينظر: المصدر نفسه : 94 .
[101]- قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية : 27 .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ابن جني ناقداً لغوياً: د. إسراء عريبي الدوري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2011م
- أثر الموروث النحوي في مقترحات محاولات التيسير النحوي المعاصر: د. حسن منديل حسن العكيلي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، بيروت، ط1 ،2012م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى، لجنة التأليف والنشر، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، مصر، 1957م.
- أساس البلاغة: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت538ه) ، دار الكتب العلمية، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت ـــ لبنان، ط1، 1998م.
- أسرار العربية :الإمام أبي بكر عبد الرحمن بن الأنباري(ت577ه) ، عُني بتحقيقه : محمد بهجة البيطار، المجمع العلمي العربي ، دمشق، د.ط ، د.ت.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السرّاج (ت316ه) ، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت ـــ لبنان، ط3، 1996م.
- أصول النحو العربي: محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، مطبعة إفريقيا ـ الشرق، الدار البيضاء، د.ط، د.ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت761ه)، المكتبة العصرية، صيدا ـــ بيروت، د.ط، د.ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو البركات بن الأنباري ، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 2002م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي(ت337ه) ، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1979م.
- تأريخ النقد العربي من الجاهلية حتى نهاية القرن الثالث: د. داوود سلّوم، مطبعة الإيمان، بغداد، د.ط، 1969م.
- تاريخ النقد الأدبي عند العرب" نقد الشعر من القرن الثاني حتى القرن الثامن الهجري": د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط4 ،1983م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت616ه)، تحقيق: علي محمد البجاوي، و عيسى البابي الحلبي ، دار الكتب ، مصر، د.ط،

❖ تجديد النحو: د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، ط6، 2013م.
❖ تجديد النحو ونظرة سواء: د. أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1986م.
❖ تعدد الخبر والنعت في القرآن الكريم "دراسة دلالية": د. رعد هاشم العبُّودي ، مؤسسة حروف عراقية للطباعة والنشر والتوزيع والتحقيق، ط1، 2015م.
❖ التفكير اللغوي بين القديم والجديد: د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، د.ط، 2005م.
❖ جهود الباحثين العراقيين في تيسير النحو من (1950ـــ 2000م) "دراسة وتقويم"، رسالة ماجستير: محمد ياسين عليوي الشكري، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2007م.
❖ جهود التجديد والتيسير عند شوقي ضيف وعبد الرحمن أيوب: د.زينب مديح النعيمي، مجلة جامعة واسط، العدد15.
❖ جهود الدكتور شوقي ضيف في تجديد النحو التعليمي وتيسيره: د. رافع عبد الله العبيدي، مجلة آداب الرافدين، العدد58، 2010م.
❖ جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي دراسة في الأسس والمنهج، رسالة ماجستير: خليل حميش، جامعة مولود معمري تيزي ـــ وزو، الجمهورية الجزائرية،2014م
❖ حفريات نقدية، دراسات في نقد النقد العربي المعاصر: سامي سليمان أحمد، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ط1، 2006م.
❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093ه) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1986م.
❖ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني(ت392ه) ، تحقيق: محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت.
❖ دراسات نقدية في اللغة والنحو: د. كاصد ياسر الزيدي، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن ـــ عمّان، ط1، 2003م.
❖ ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي: دار الكتاب العربي، تحقيق: مجيد طرّاد، ط1، د.ت.
❖ الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي(ت592ه) ، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، ط2، د.ت.
❖ شرح ابن عقيل: بهاء الدين بن عقيل(ت769ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات آسيانا، إيران ـــ قُم، ط1، 1384ه.
❖ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب(ت686ه): تحقيق. د. حسين بن محمد بن إبراهيم الحفظي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1993م.
❖ شرح الكافية الشافية ابن مالك(ت672ه): تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط1، 1982م.
❖ شرح المفصَّل: ابن يعيش النحوي(ت643ه)، عنيت بطبعه ونشره: إدارة الطباعة المنيرية بمصر، صحّحه وعلّق عليه: مشيخة الأزهر، د.ط، د.ت.
❖ طبقات فحول الشعراء: أبو عبد الله محمد بن سلّام الجمحي(ت231ه) ، قراءة وشرح : محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، جدّة، د.ط، د.ت.
❖ العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: د. خليل أحمد عمايرة، منشورات كلية الآداب ـــ الجامعة الأمريكية، د.ط، 1983م
❖ العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني(ت456ه) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـــ لبنان، ط5، 1981م.
❖ فتح الباري بشرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري: للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني(ت852ه) ، رقّم كتبه و أبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، د.ط، د.ت.

❖ في إصلاح النحو العربي" دراسة نقدية": د. عبد الوارث مبروك سعيد، دار القلم للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 1985م.
❖ في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: د. نعمة رحيم العزاوي، مكتبة العين، ط1 ،2011م.
❖ في الكتاب اللغوي المدرسي: د. نعمة رحيم العزاوي ، مجلة الضاد ،ج4، 1990م.
❖ في نقد النحو العربي، صابر بكر أبو السعود: دار الثقافة للنشر والتوزيع، د.ط، 1988م.
❖ القاعدة النحوية"دراسة نقدية تحليلية": د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 1990م.
❖ قراءة التراث النقدي: د. جابر عصفور، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ط1، 1991م.
❖ قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية: د. محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1989م.
❖ قضايا نحوية: د. مهدي المخزومي، مكتبة آفاق ـــ شارع المتنبي، د.ط، د.ت.
❖ الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه(ت180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
❖ كتاب الإيضاح: أبو علي النحوي(ت377ه) ، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـــ لبنان، ط2، 1996م.
❖ كتاب العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت175ه)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، ط2 ، د.ت.
❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله الزمخشري(ت 538ه) ، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوّض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1، 1998م.
❖ لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر ـــ بيروت، ط1، د.ت.
❖ لسان عربي ونظام نحوي: د. ممدوح عبد الرحمن الرماني، دار المعرفة الجامعية، د.ط، د.ت.
❖ اللغة والنحو بين القديم والحديث: عباس حسن، دار المعارف بمصر، ط2، د.ت.
❖ اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق: سميح أبو مُغلي، عمّان، دار مجدلاوي للنشر، د.ط، 1988م.
❖ مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن ثعلب(ت291ه) ، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر، ط2، 2008م.
❖ محاولات حديثة في تيسير النحو العربي" دراسة وتقويم"، رسالة ماجستير: قاسم عبد الرضا كاصد، جامعة البصرة، كلية الآداب، 1984م.
❖ المقرّب ومعه مُثُل المُقرّب: أبو الحسن علي بن مُؤمِن بن عُصفور الإشبيلي(ت669ه)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوَّض، دار الكتب العلمية ، بيروت ـــ لبنان، ط1، 1998م.
❖ مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين: د. عطا محمد موسى، دار الإسراء للنشر والتوزيع، الأردن ـــ عمّان، ط1، 2002م.
❖ نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: د. أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، ط2، د.ت.
❖ نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات جمال الدين ابن الأنباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن الزرقاء، ط3، 1985م.
❖ النقد النحوي في فكر النحاة إلى القرن السادس الهجري، رسالة ماجستير: سيف الدين شاكر نوري البرزنجي، جامعة ديالى، كلية التربية، 2006م.